حيتان العملة وتوظيف الأموال

obeikan.com

نزيفٌ مستمر وجرح غائر فى جسد الاقتصاد المصرى اسمه: تجارة العملة، ومنذ عقود طويلة، يصارع البنك المركزى فى توفير العملة الصعبة من خلال السوق الرسمي، فى حين تتدخل مباحث الأموال العامة بين الحين والآخر فى محاولةٍ لضبط سوق الصرف، لكن بقيت الحال على ما هى عليه -باستثناء فتراتٍ قليلة- من رواج لتجارة العملات الأجنبية وخاصة الدولار الأميركى فى السوق السوداء.

لتجارة العملة فى مصر أسماء وبدايات، شهدت تأسيس هذه السوق الموازية أو السوداء، بعيدًا عن البنوك والاقتصاد الرسمي، وجنت من وراء ذلك ثروات طائلة بمليارات الجنيهات.

ويمكن القول إن تجارة العملة بدأت بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ الذى كان طفرة فى المنطقة العربية ككل؛ لأن البترول سعره ارتفع من ٦ و٧ دولارات إلى ٧٠ و٨٠ دولارًا فكانت طفرة مالية كبيرة، وبالأخص لدول البترول، وبدأت التدفقات المالية تنهال على العرب وقاموا بتشغيل عمالة مصرية كبيرة، وعندها تدخل عدد من الأشخاص للاستفادة من هذا الوضع.

بادر هؤلاء إلى فتح اعتمادات مالية فى البنوك المصرية عن طريق منظومة مالية خاصة لاستيعاب هذه الطفرة من الأموال، وذلك لصعوبة الحصول على عملة صعبة فى ذلك الوقت.

سامى على حسن هو أكبر تاجر عملة فى فترة الثمانينيات والملقب بـ«إمبراطور الدولار». وصفته تحريات مباحث الأموال العامة فى ذلك الوقت بأنه «يمثل بشخصه بنكًا خاصًا من حيث ضخامة الأموال الأجنبية التى يتعامل بها يوميًا، والتى تفوق حجم استثمارات البنوك الكبرى.

استفاد سامى على حسن من شقيقه الذى كان يعمل محاسبًا

لدى إحدى شركات الأسمدة فى الكويت، فاستعان به لجلب أموال مدخرات العاملين من زملائه هناك عن طريق ما يسمى بعمل المجموعات، وهم مجموعة من الأفراد يعملون بمناصب قيادية مثل الناظر فى المدرسة، والمدير فى الشركة، ليُكوِّنوا على رأس هذه المجموعات، وتحديد كل مجموعة من ١٠ إلى ١٥ فردًا ينقلون المعلومة بشأن الأموال المتبادلة حتى تصل إلى ذويهم بعد يوم أو اثنين عن طريق تجميع الأموال من شخص لآخر وإيداعها بحسابات بنكية بالخارج ثم يتم تحويلها على حسابات بنكية محلية داخل مصر. وكان لسرعة دوران المال دور كبير فى ازدياد الثقة مما تبعه زيادة فى حجم الأموال سنة بعد أخرى.

بلغ حجم هذه التعاملات حسب إحصائيات البنك المركزى مليارى جنيه مصرى سنويًا، كان لسامى على حسن نصيب الأسد منها.

ويذهب سامى على حسن إلى القول بأنه أسدى الاقتصاد المصرى وخاصة القطاع المصرفى خدماتٍ جليلة، قائلًا إنه ساعد بنك الإسكندرية، وبه جميع حسابات شركات القطاع العام فى ذلك الوقت، وكان أكبر بنك مدين فى تلك الفترة. ويضيف قائلًا فى حوار صحفي: «استطعت سداد مبالغ كبيرة جدًا عنه من خلال حجم تعاملاتي، وليس هذا فقط، بل كنت أسدد كل الاعتمادات الحكومية المأخوذة من الخارج ونقلت البلد من حالة الاستدانة بدلًا من أن تكون مديونة لبنك أجنبى كنت أقوم عنه بسداد الدين، فتزداد ثقة الأجانب فى الاقتصاد المصري»[٢٠٢].

٢٠٢ حسام الشقويري، سامى على حسن إمبراطور تجارة العملة فى الثمانينيات بعد ٢٦ عامًا من الصمت: مصطفى السعيد حاربنى فى سوق العملة وتمت إقالته من وزارة الاقتصاد لأنه لم يستوعب التحول، موقع «اليوم السابع» الإلكتروني، ١١ نوفمبر ٢٠١٠.

ويؤكد سامى على حسن أنه كان المؤسس الحقيقى لشركات الصرافة فى مصر، مشيرًا إلى أن د.مصطفى السعيد، وزير الاقتصاد فى تلك الفترة، لم يستوعب التجربة فى وقتها وتمت إقالته.

ويشرح سامى كيف كان يسعى إلى إقامة منظومة للصرافة فى مصر بخلاف منظومة التوظيف التى لم تسفر عن شيء حتى الآن، وكانت البداية من بنك قناة السويس، فقد اجتمع سامى وعدد من كبار تجار العملة مع توفيق زكريا، رئيس البنك بعدما رأى من ازدياد حجم أعمال سامى فى البنك، وتم الاتفاق على عمل منظومة لتنظيم هذا العمل كشركات ذات ترخيص تعمل فى نشاط الصرافة مثل الصرافين العرب.

جرى رفع مذكرة بهذا الأمر للدكتور مصطفى السعيد، وقابله سامى على حسن شخصيًا، خاصة فى بداية مشكلة الأخير مع المدعى الاشتراكي، وشرح له طبيعة عمله وكيف أنه أكبر صراف فى مصر بدون عنوان وحجم تعاملاته ضخم، وكيف يعمل مع جميع القطاعات المالية الخاص منها والعام، وكان سؤاله له: ما هو المانع من عمل منظومة مالية للصرافة فى مصر؟

ويضيف قائلًا: استمرت هذه الجلسات لأكثر من ٦ جلسات، واستطعت الوصول معه إلى اتفاق، وعملت معه عقد شركة بينى وبين بنك الإسكندرية والبنك الأهلي[٢٠٣].

غير أن سامى على حسن أصبح بطل أكبر قضية يحقق فيها جهاز المدعى الاشتراكى وعمره ٣١ عامًا.

يومها قال د.مصطفى السعيد وزير الاقتصاد، إن سامى كان ضمن أكبر ثلاثة تجار محتكرين لسوق العملة فى ذلك الوقت بنسبة ٩٠٪

٢٠٣ المصدر نفسه.

وإنه استطاع القضاء عليهم.

اندهش المدعى العام الاشتراكى عندما رأى حجم الأوراق الخاصة برصد تعاملات سامى على حسن، حيث تجاوزت حائطًا كاملًا من «الدوسيهات» أرسله سامى بنفسه لمعرفة تحركات تلك الأموال. وتمت إحالتها لمحكمة القيم وعُرِفت باسم «محاكمة تجار العملة وانحرافات البنوك»، وقررت المحكمة فى نهاية الأمر فرض الحراسة على أمواله.

فى أثناء محاكمته أمام المدعى العام، سأل سامى على حسن أحد القيادات الأمنية المسؤولة عن متابعة قضيته أثناء إحدى الجلسات، وهو اللواء علاء عباس، وقال له: هل كنت أجلب العملة للداخل أم كنت أصدرها للخارج؟ فأجاب بأن سامى كان يجلبها للداخل، وهنا صاح سامى على حسن من محبسه قائلًا «يعنى أنا كنت عامل مفيد للبلد»[٢٠٤].

بعد ٢٦ عامًا من فرض الحراسة عليه، قضت المحكمة فى جلسة سبتمبر ٢٠٠٦ بإنهاء الحراسة ورفض طلب المصادرة بعد براءة ذمته من كل ما نسب إليه، وزوال ولاية جهاز الكسب غير المشروع الذى حل محل جهاز المدعى الاشتراكي، ليطل سامى برأسه على الأحداث من جديد ويقيم دعاوى قضائية على عدد من البنوك المصرية لمطالبتها برد مستحقاته المالية التى تجاوزت ٤٠٠ مليون جنيه وغيرها من النقد الأجنبي.

من نافذة سامى على حسن، قفز كثيرون إلى هذه التجارة المربحة، ومنهم أشرف السعد والريان.

يقول سامى على حسن: «أحد الأصدقاء أوصانى على محمود رضوان، وعن طريقه بدأ يظهر لى أشرف السعد والريان وفتحى

٢٠٤ المصدر نفسه.

توفيق وشعرت فيهم بنبرة ونزعة دينية جيدة، مما دفعنى لتشغيلهم فى جمع العملة بعد احتياجى لعدد كبير من الأفراد نظرًا لسرعة ودوران وتداول رأس المال بمعدل عال. وقمت بعمل ما يسمى بمركز تجميع العملة داخل البنوك المصرية وأصبحت صالات البنوك المصرية هى مصدر التمويل لحساباتي. وبدأت الصالات تمتلئ بالأفراد ومن ضمنهم الريان والسعد، حيث تولى الريان مهمة تجميع العملة داخل بنك قناة السويس وأشرف السعد البنك الوطنى المصري، وقد كانا يقومان بجمع الأموال من الصالة ووضعها فى حسابى. وبعدها أخذا خطًا آخر وهو مجال توظيف الأموال وبدأوا يقلدون شركات الشريف للبلاستيك؛ لأن الشريف كان سابقًا لكل شركات التوظيف فى تلك الفترة، وكنت أعمل فى تجارة العملة، وتوظيف الأموال مختلف، فأنا أقوم بتحويل فوائض أموال العاملين فى الخارج لمصر وأصبح التحويل ضخمًا وفوائض الأموال مع المصريين كبيرة والأموال مكدسة فى البنوك بفوائد قليلة ٨٪و٩٪ فائدة، وتوظيف الأموال جاء بفائدة ٢٤٪ والكل يتسابق على زيادة رأس ماله، وللأسف كان هذا التوظيف نوعًا من أنواع الاستثمار غير المجهز له»[٢٠٥].

أشرف السعد، عمدة المصريين الهاربين إلى لندن، الذى اشتهر بلقب ملك توظيف الأموال فى مصر كان واحدًا من أشهر الأسماء التى ظهرت فى مصر مع بداية ثمانينيات القرن العشرين، وصاحب شركة «السعد» لتوظيف الأموال وألقى القبض عليه فى عام ١٩٩١ بتهمة تهريب أموال المودعين إلى الخارج وعدم استثمارها فى مشروعات حقيقية، كما كانت تؤكد دعاية هذه الشركات وباقى الشركات التى ظهرت فى هذا الوقت ـــ وقضى ١٨ شهرًا داخل السجن حتى أخلى سبيله. هرب بعدها إلى باريس ومنها إلى لندن المقيم بها حاليًا.

يحكى أشرف السعد بداياته مع تجارة العملة قائلًا:

٢٠٥ المصدر نفسه.

«عملت لدى واحد من كبار تجار السيارات فى مصر وكان راتبى فى الشهر ٤٠ جنيهًا، وكنت أعمل لديه محاسبًا وسائقًا فى أحيان أخرى. وبدأت الناس تعرفنى من خلال عملى فى معرض السيارات لدرجة أن البعض اعتقدوا أننى صاحب المعرض وليس الرجل الذى أعمل لديه. وكان بعض العملاء يطلبون منى تغيير العملات، وكنت قد تعرفت على محمد رضوان صاحب كافيتريا «رضوان» بالدقى والذى كان يعمل فى تجارة العملة، وهو ما جعل مهمتى سهلة فى تغيير العملة. واستمر الحال بى هكذا حتى تصادف سفر صاحب المعرض وكانت هناك صفقة سيارات تتطلب ما يعادل مبلغ ١٢٠ ألف جنيه بالدولار، وهو مبلغ كبير جدًا فى هذا التوقيت».

ويتابع قائلًا: «وكان لا بدَّ من الفوز بهذه الصفقة التى ستحقق أرباحًا هائلة، ولم يكن أمامى سوى اللجوء إلى صديقى محمد رضوان تاجر العملة. وبالفعل أعطانى المبلغ المطلوب، ومن حينها اعتمد صاحب المعرض على فى عمليات تدبير العملة، لكن مع كبر حجم علاقاتى ومركزى فى المعرض لم نكمل معًا وتركت العمل فى معرض السيارات وذهبت لأعمل مع محمد رضوان. وهى كانت بداية عملى بشكل مباشر وصريح فى تجارة العملة. وفى ذلك الوقت كان رضوان يعمل مع سامى على حسن وهو من أوائل تجار العملة فى مصر وتعرفت عليه عن طريق صديقى محمد رضوان.. وكنا نجمع العملات الأجنبية من المصريين العائدين من الخارج عن طريق مندوبين صغار، وكان المندوبون يحضرون لنا العملات.. ونحن نصبها عند سامى حسن»[٢٠٦].

أما أحمد توفيق الريان فقد كان شابًا حاصلًا على بكالوريوس

٢٠٦ أحمد موسى، أشرف السعد عمدة المصريين الهاربين إلى لندن يكشف أسرارًا جديدة: مسئولون سابقون فى الحكومة عملوا بشركاتي، جريدة «الأهرام»، القاهرة، ١٢ سبتمبر ٢٠٠٩.

طب بيطرى وأميرًا للجماعة الإسلامية بالكلية، وكان يبيع منتجات البلاستيك من مصانع الشريف فى شارع سليمان جوهر ويتقاضى نحو ٣٠ جنيهًا فى الشهر. وذات مرة التقى الريان مع أشرف السعد فى كافيتريا «رضوان» وكان معه محمد رضوان وكانت تربط الريان والسعد لغة الخطابة الدينية واللحية. وفى هذه المقابلة كان أحد أقارب الريان يريد تغيير العملة، وتحديدًا دنانير كويتية، وحينها كسب الريان ألف جنيه، ولم يصدق نفسه لأنه يكون هذا المبلغ فى سنة كاملة من العمل المتواصل. وقتها قال الريان للسعد ومن معه بالحرف الواحد: «أشهد الله أننى معكما فى تجارة العملة».

بدأ الريان العمل مع رفاقه فى جمع العملة وتغييرها وأصبح الريان والسعد شريكين مع محمد رضوان فى هذه التجارة المربحة وبدأ الثلاثة يتوسعون فى تجارة العملة وطلب منهم أحد العملاء تدبير مليونَى مارك ألماني، وكان هذا المبلغ -حينذاك- من الأرقام الكبيرة. وخلال شهور معدودة كانت حجم تعاملات السعد والريان ورضوان تفوق الـ٥٠٠ مليون دولار شهريًا.

تعرف الثلاثة وخاصة الريان والسعد، على رؤوس تجارة العملة فى كل محافظات مصر، لكن فى هذا التوقيت كانت الدولة قد بدأت تشن حربًا ضارية ضد تجارة العملة، وكان سامى حسن من أوائل التجار الذين صدرت فى حقهم أوامر اعتقال وألقى القبض عليه.

وجد السعد نفسه فجأة المسؤول عن كل أعمال سامى حسن فى تجارة العملة، فبادر إلى فتح حساب باسمه فى البنك لتلقى العملات من العملاء وتغييرها وكان يتلقى فى اليوم الواحد نحو ١٢ مليون دولار ويربح من تغييرها الملايين دون أن يمتلك دولارًا واحدًا من كل المبالغ التى توضع فى حسابه بالبنك، حيث كان يضع الأموال فى

الحساب الخاص به ثم يسحبها فى اليوم التالى بعد أن يقوم البنك بتغييرها ويتولى هو بدوره ردها للعميل بعد الحصول على مكسبه فى عمليات التغيير.

غير أنه مع استمرار مواجهات الدولة لهذه التجارة، قرر السعد أن يعود إلى السنبلاوين وافتتاح معرض سيارات هناك ليكون ستارًا لتجارة العملة وتكون تجارة السيارات هى الواجهة. وبالفعل استأنف السعد نشاطه الأصلى فى تجارة العملة، قبل أن ينتقل مع الريان إلى لعبة شركات توظيف الأموال.

لا ينسى كثيرون مأساة شركات توظيف الأموال التى ظهرت فى السبعينيات والثمانينيات، وأبطالها المشهورين الريان والسعد والهدى مصر والهلال، وغيرهم، الذين جمعوا وقتها، طبقًا لبيانات البنك المركزي، مليارًا و٦٠٠ ألف دولار، من ٨٤ ألف أسرة بعائد وصل إلى ٣٠٪، فى الوقت الذى لم تكن فوائد البنوك تتجاوز ٧٪. لم تستخدم معظم شركات توظيف الأموال ما لديها من أموال ومدخرات نقدية فى زيادة الطاقة الإنتاجية فى المجتمع، وإنما استخدمتها فى المضاربة على امتلاك ما يوجد فعلًا من وسائل إنتاج، مع بعض الاستثناءات البسيطة هنا وهناك[٢٠٧].

كانت صور الوزراء ورجال الأمن ومشايخ الدين، وهم يفتتحون مشروعات تلك الشركات، تضرب بتحذيرات الاقتصاديين، عرض الحائط، حتى أفاق المصريون على هول الكارثة بعد أن ضاع ما ضاع وهرب من هرب، وسجن من سجن.

كانت البداية أيضًا مع ارتفاع أعداد المصريين العاملين فى الخليج بعد العام ١٩٧٣.. نقطة البداية جاءت على يد شركات خليجية

٢٠٧ د.محمود عبدالفضيل، من دفتر أحوال الاقتصاد المصري، كتاب الهلال، العدد (٦٢٧)، دار الهلال، القاهرة، مارس ٢٠٠٣، ص ٨٢.

لتوظيف الأموال انتهجت نهجًا مشابهًا لما حدث لاحقًا بمصر. سرعان ما لاحظ الأخوة الريان والسعد وغيرهم أن أصحاب تلك الشركات فى الخليج يربحون الأموال الطائلة وتقتصر استثماراتهم على لا شيء تقريبًا؛ إذ ينقلون أغلب الأموال لبنوك أوروبا وبالأرباح الناتجة بالعملات الأوروبية يدفعون فوائد شهرية تحت مسميات إسلامية للمودعين لديهم والباقى يضاربون به ويتاجرون به فى أسواق العملات.

أما أصحاب شركات توظيف الأموال فقد كانوا فى معظمهم من أبناء الطبقة الوسطى أو محدودى الدخل، وكانت أعمارهم فى العشرينيات وأوائل الثلاثينيات. أثرى هؤلاء من أموال المودعين الفقراء، محمد عبدالهادى صاحب شركة «الهلال» من أسرة فقيرة سافر للعمل بأوروبا ليوفر أموالًا للتعليم، ثم سافر للعب كرة اليد بالخليج، حيث استطاع بالكاد ادخار مبلغ بدأ به شركة توظيف الأموال؛ محمود طاحون صاحب شركة «بدر» كذلك نفس الأمر؛ أشرف السعد ينتمى لأسرة فقيرة لم تكن تستطيع توفير أكثر من مصاريف المواصلات له؛ آل الريان كانوا أبناء رجل يملك «مسمط» ولا يملكون مالًا يُذكر، كان أغناهم فتحى الريان بسبب عمله بالخليج دون أن يكونوا أثرياء أو حتى ميسورين، ولم يغير والدهم نشاط «المسمط» إلا بعد إنشاء شركاتهم حين تحول نشاط «المسمط» إلى بيع المجوهرات. ونستثنى اسمين فقط، أولهما طارق أبو حسين صاحب شركة «الهدى» المنتمى لأسرة ثرية، وعبداللطيف الشريف ابن صاحب الشركة الأهلية للبلاستيك المؤممة.

بدأت نشأة ظاهرة توظيف الأموال فى نهاية السبعينيات عكس المتداول وتحديدًا فى عام ١٩٧٨ مع إعلان شركة «الشريف للبلاستيك» عن نيتها توظيف أموال المتعاملين معها فى مشروعات إسلامية ربحية

وكذلكجمع المدخرات وتوظيفها فى مشروعات تتفق مع أحكام الشريعة على حد وصفهم. كذلك بدأت الإيداعات مع محمود طاحون عام ١٩٧٩ قبل تأسيس شركة «بدر» بعام كامل. وبدأت الإيداعات لدى الأخوة الريان من عام ١٩٧٨ قبل تأسيس الشركة بنحو ٤ سنوات كاملة. كذلك كان فتحى الريان فى السعودية يقوم بعمل مشابه فى نفس العام، حيث يؤدى خدمات مثل شراء سلع كالأجهزة الكهربائية لهم ودفع أقساط التأمين، ثم يعود لجمع المدفوع بالعملة الصعبة ويقوم بتحويلها فى السوق السوداء الممنوعة قانونًا (تجارة العملة) ليتطور الأمر ويجمع أموالًا من المغتربين وفائض ربحه الحرام لتوظيفها فى مشروعات يصفها لهم بالإسلامية دون المرور بالبنوك حتى يتفادى الربا على حد تعبيره، قبل أن يعود لمصر عام ١٩٨٠ وينشئ مصنعًا للبلاط على أرض تملكها شقيقة زوجته ومن المصنع بدأ توظيف الاموال فى مصر كعمل ثابت؛ لذا يعد عام ١٩٧٨ هو العام الحقيقى لبدء توظيف الأموال بعيدًا عن التواريخ الرسمية من هيئة سوق المال ومصلحة الشركات التى تؤرخ لتأسيس شركات توظيف الأموال مثل شركة «الريان» عام ١٩٨٢ وشركة «بدر» (محمود طاحون) عام ١٩٨٠ و«الهدى» و«السعد» فى عام ١٩٨٥. ونستطيع الاستدلال على هذا بحديث محمد الريان لجريدة «الشعب» فى عدد ١٦ فبراير ١٩٨٨ حين أكد أن «الريان» وجميع شركات توظيف الأموال كانت تمارس عملها لسنوات قبل الإعلان الرسمي.

ظهر النشاط الاقتصادى لهؤلاء متأثرًا بالأوضاع الاقتصادية السيئة، حيث كان أقصى سعر فائدة ١٢٪ فى حين أنهم منحوا فوائد وصلت أحيانًا إلى ٣٦٪.

هنا نجد أن قانون الاستثمار (٤٣ لسنة ١٩٧٤) و قانون (٥٩ لسنة ١٩٧٥) سمح بإنشاء شركات مساهمة تطرح الأسهم للاكتتاب دون

السماح لهم بالقيام بوظائف البنوك بالمرة كجمع الأموال وإعطاء فائدة شهرية مع الحصول على موافقة هيئة الاستثمار على كل مشروع على حدة، لكن هذه الشركات خالفت القانون عبر التجميع وصرف الفائدة واستمروا بالرشوة والإكراميات. يبقى أن البنوك المصرية لعبت دورًا كبيرًا فى تدعيم تلك الشركات الفاسدة عبر عدم الاهتمام برفع سعر الفائدة متأثرة ببيروقراطية كبيرة جعلت نسبة فائدتها نصف نسب شركات توظيف الأموال، كما أهدرت فرصة استثمار مليارات الجنيهات الواردة من إيداعات العاملين بالخارج، بل وسمح بعض مديرى البنوك بالتعامل مع تلك الشركات.

استثمر أصحاب شركات توظيف الأموال نشاط التيار الإسلامى السياسي، ما أعطى هؤلاء ستارًا مهمًا وكفل لهم نفوذًا مجانيًا تحت مسمى الاقتصاد الإسلامي.

غذى هذا الوضع حالة الفوضى الاقتصادية والرقابية التى سمحت لشركات غير مرخص لها بجمع الأموال، فضلًا عن الفساد الذى انتشر منذ قرارات تشجيع الاستثمار فى الجهاز الإدارى مما جعل مهمة تلك الشركات فى الرشوة والفساد أسهل بكثير.

الأهم من ذلك هو دور عدد من الشيوخ المستفيدين والمغرر بهم؛ حيث تكفلوا بفتاوى ودعاوى حرمة البنوك وحلة أموال التوظيف. ولا ننسى سلاح التكفير بلسان مشايخ عدة كفَّروا من يعارض تلك البيوت بحجة أنهم يعارضون الاقتصاد الإسلامي.

هكذا ترددت فى ملف شركات توظيف الأموال أسماء رنانة لشيوخ معروفين، مثل محمد متولى الشعراوى ويوسف القرضاوى والغزالى وصلاح أبو إسماعيل والمحلاوى وعبدالمنعم النمر وعبدالصبور شاهين وآخرين، ممن صدرت عنهم فتاوى تحرم فوائد البنوك وتدعو إلى

إيداع المال فى شركات توظيف الأموال. ساهمت بعض تلك الأسماء فى افتتاح تلك الشركات والتقاط الصور الترويجية مع أصحابها، ثم الإفتاء بدون قيد أو شرط بحلة نشاطات الشركات بناء على طلب أصحابها، مثل حلة المضاربة على العملة والذهب والاتجار غير القانونى بالعملة.

شارك عبدالصبور شاهين فى تنظيم لقاءات بين ملوك الشركات وعدد من الكتاب والصحفيين لشرائهم، ثم بات هو شخصيًا عضوًا فى مجلس إدارة «الريان».

الشعراوى كتب ونادى بإيداع الأموال بتلك الشركات وعدم إيداعها بالبنوك، ودافع عن نصوص العقود غير المحققة لمصالح المودعين، ثم دافع عن توظيف الإسلام بعد انهيار الشركات، منكرًا أنه دعا لإيداع الأموال لديه، بل إنه نفى عنها أى مخالفات وساند أصحابها إبان الانهيار مع انه ادعى أنه لا يعرف أحدًا منهم.

كما انتشرت حالة الرشوة والفساد للكثير من المسؤولين السابقين والحاليين وقتها، ووصل الأمر إلى بعض الوزراء والمحافظين. وحدث تعاون بين أصحاب شركات توظيف الأموال مع رجال أعمال عدة للمزيد من الربح على رأسهم المهندس عثمان أحمد عثمان. ولم يخل ملف شركات توظيف الأموال من أسماء معروفة مثل أمين ميتيكس محافظ الشرقية الأسبق، وعبدالحميد حسن محافظ الجيزة سابقًا، وسيد سويلم وكيل وزارة التموين سابقًا وعبدالحليم منصور وكيل وزارة التموين الأسبق.

عن الكبار الذين ضمهم السعد إلى شركاته يقول فى حديث صحفى عام ٢٠٠٩: «نعم عمل معى كبار رجال الدولة آنذاك، ومنهم الدكتور مصطفى السعيد، فهو كان مستشار الشركة بعد خروجه من

وزارة الاقتصاد. والدكتور على لطفى عمل معى فى فترة من الفترات كمستشار للشركة وكان راتبه ٢٥ ألف جنيه فى الشهر. وأمين ميتكيس وكثيرون ممن كانوا فى الحكومة أو جهات أخرى وخرجوا للمعاش ورواتبهم ضعيفة جاءوا للعمل كمستشارين فى شركاتي، لكن الدكتور عبدالعزيز حجازى لم يستمر معنا والدكتور على لطفى بعد أن كتب عنه سمير رجب فى «الجمهورية» بأننى أصدرت قرارًا بتعيينه فاعتذر عن مواصلة عمله بالشركة»[٢٠٨].

نجد أيضًا فى الملف أسماء ضباط شرطة كبار مثل محمد عبدالله مساعد وزير الداخلية واللواء على نور الدين وكيل الداخلية فى تلك الفترة.

كان معظم أصحاب شركات توظيف الأموال على علاقة وثيقة بالبنوك ورجال الأعمال الذين وصفوهم بالربويين وحرَّموا أعمالهم، فنجد استثمارات «الريان» فى مشروع المينى باص لعثمان أحمد عثمان وشركات البيض والدواجن. اللافت أيضًا مشاركة «الريان» فى بنك الجيزة الوطنى للاستثمار بنسبة ٣٠٪ فى حين أنه كان هو نفسه يحرم الإيداع فيه. وشاركت شركة «الهدى» عثمان أحمد عثمان فى رأسمال البنك الوطنى للتنمية بنسبة ٦٠٪ عبر طارق أبو حسين أكبر الأشقاء أصحاب شركة «الهدى».

كذلك لعب عثمان دورًا مهمًا فى عمل تلك الشركات عبر نصح شركة «الريان» و«السعد» بالاندماج عام ١٩٨٨ لتجنب الفضيحة بعد خسارتهم مئات الملايين فى مضاربات الخارج، وهو نفسه الذى نصح «الريان» سابقًا بشراء شركة «الهلال» لتوظيف الأموال حين أفلست وهرب صاحبها، حتى لا تتداعى كل الشركات بتأثير انهيار «الهلال».

٢٠٨ المصدر نفسه.

لم تكن الصحف وباقي وسائل الإعلام بعيدة عن هذا الملف الشائك، ونشير هنا إلى مقال كتبه محسن محمد، جاء فيه: «الصحافة القومية والحزبية التي تقاضت عشرات الملايين ساهمت في تضليل الناس وجذبت أموال الفقراء للشركات، فلا توجد صحيفة قومية أو حزبية إلا وتلقت أموالًا ضخمة بعشرات الملايين قيل إنها لطبع كتب للشركات، وقيل إنها لنشر إعلانات. أما الحقيقة فإنها كانت لشراء صمت الصحف وللدعاية لها»[٢٠٩].

تنوعت أضرار تلك الشركات بشدة وكانت واضحة للكل، بمن فيهم المسؤولون، لكن الرشوة والفساد اللذين انهالا على عدد منهم أخرس الألسنة، لولا بعض الأصوات المحتجة في الصحف ضد هذه الممارسات المالية المريبة.

مع قيام عدد من أبناء الصحافة والإعلام بشن حملة للقضاء على توظيف الأموال الملصق به كلمة إسلامي، بدأت حملات التهويل المضادة، والغريب أنها نجحت ليس فقط في صد الكلمات المهاجمة بل رفعت نسبة الإيداعات أضعافًا مضاعفة.

بلغ بنا الأمر أن يقول أشرف السعد إن بشركات توظيف الأموال إيداعات بنحو ٣٠ مليار جنيه[٢١٠]، ومحمود طاحون يقول إن شركات التوظيف في مصر تمثل ربع سكان مصر، وشركة «الريان» تقول إن مودعيها ثلاثة ملايين مودع، وفتحي الريان يذكر أن إيداعات شركته بلغت ٧ مليارات جنيه، وعبداللطيف الشريف يقول إن ودائعه ٤ مليارات جنيه. أما طارق أبو حسين فقال إن المتعاملين مع كل الشركات ١٥ مليون مواطن ونصيبه منهم ٧٥٠ ألف مواطن. غير

٢٠٩ محسن محمد، شركاء الريان، جريدة «الجمهورية»، القاهرة، ٢٧ أكتوبر ١٩٨٨.

٢١٠ جريدة «الأخبار»، القاهرة، ٢٦ يناير ١٩٨٧.

أن الثابت أن الإيداعات كلها فى شركات توظيف الأموال كانت خمسة مليارات جنيه.

كانت أموال التوظيف يتم إدماجها بتجارة العملة الممنوعة قانونًا وقتها، فساهمت مئات الملايين الدائرة يوميًا فى ضرب قيمة الجنيه المصرى بشدة ورفع الأسعار بل وابتلاع تحويلات المصريين بالخارج، فكانت الحصيلة النقدية تقل شهرًا وراء شهر، حتى بلغت نسبة التحويلات فى فترة من الفترات ٨٪ من مصادر الدخل النقدى الأجنبي.

فى غضون ذلك، جرى استثمار الأموال المودعة بالخارج، حيث باتت نسبة الأموال المودعة المنقولة للخارج ٨٠٪ من الأموال، أى أنه من واقع ٥ مليارات جنيه كانت ٤ مليارات منها فى عقد الثمانينيات مستخدمة فى أوروبا، حتى النسبة القليلة الباقية ٢٠٪ كانت تستثمر فى مشروعات استهلاكية وليست صناعية أو مشروعات نصف صناعية كمصانع «زانوسي» مثلًا، التى كانت شبه جاهزة وقت الشراء، ثم توقفت عن الإنتاج، وأغلب المال موجه لمحال السوبر ماركت وشراء العقارات والأراضى حتى تضاعف سعرها بشكل غير طبيعى وسط إفلاس المشروعات الصغيرة نظرًا للمنافسة غير المشروعة، بالإضافة إلى احتكارات الأعلاف واللحوم.

يلخص عبدالقادر شهيب تلك النقطة، قائلًا: «لقد نمت شركات توظيف الأموال فى رحم الرأسمالية الطفيلية.. لهذا فتوظيف الأموال كان طفيليًا هو الآخر»[٢١١]. إن هذا الدور الطفيلى فى تجريف الأموال وتحويلها للبنوك بالخارج والمضاربة فى بورصات الخارج وإبقاء جزء صغير من المال المودع بالداخل واستثماره فى أنشطة تافهة غير إنتاجية

٢١١ عبدالقادر شهيب، الاختراق: قصة شركات توظيف الأموال، دار سينا للنشر، القاهرة، ١٩٨٩.

كان وبالًا جفف أموال المغتربين وحرم مصر من نحو خمسة مليارات جنيه أهدرت فى الخارج.

مارس أصحاب شركات توظيف الأموال الاحتكار فى الكثير من الشؤون كالبلاستيك واللحوم والذرة والأعلاف والبقوليات والذهب، حتى سحبوا المنتجات ورفعوا سعرها وتحكموا بها بينما واجهتهم الدين يكون عملهم الاحتكار المرفوض دينيًا. الأدهى أنهم يسمون هذا «الاقتصاد الإسلامي»، وهو مبنى على الاستثمارات التافهة والاحتكار والمضاربات المليونية.

عبر الأرباح الطائلة للمودعين كانت الأموال تتدفق على السوق، ما ساهم فى صنع حالة مؤلمة من التضخم، فالأسرة التى كانت تنفق ١٠٠ جنيه باتت تنفق ٥٠٠ فى المتوسط. بمعنى آخر، كانت الأرباح تغرق السوق بالمال فتصنع مباشرة حالة هائلة من السحب على المنتجات الاستهلاكية وترتفع الأسعار تلقائيًا، فكانت خدعة الأرباح سببًا فى ارتفاع الأسعار مع الاحتكار الذى مارسوه.

دعمت شركات توظيف الأموال الأعمال الهامشية من سمسرة ووساطة والمقاولات من الباطن، فكانت توظف وتعمم الفكرة حتى باتت الاعمال الإنتاجية بعيدة عنهم، ولضخامة المخزون المالى تحولت الشركات لقلاع ضد الإنتاج، حيث وظفت كل قوتها للاعمال التافهة، كذلك صرفت المودعين عن العمل كله فالأرباح تفوق أى عمل حقيقى فكان المودع يضع المال ويتلقى العائد شهريًا بدون عمل، ما صنع جيشًا من العاطلين، وتوارت قيمة العمل تمامًا لتتحول إلى كارثة حين انهارت الشركات.

فى العام ١٩٨٧ بلغ عدد شركات توظيف الأموال ١٩ شركة، فى حين قالت الحكومة إنها ١٢ فقط، لتصل التقديرات النهائية لكل الشركات

مع التصفية لها عام ١٩٨٨ إلى كونها ٣٤ شركة، فى حين بلغ العدد التقديرى الحكومى ٩٠ شركة، ثم بدأت فى الظهور شركات عشوائية سرية مجهولة رفعت العدد إلى ١٠٤ شركات، وكان هذا هو آخر تقدير لعددها. كانت فضيحة توضح كم الارتباك فى رصدها وتؤكد نجاح التهويل وكونه بديلًا لأى معلومات حقيقية لسبب واحد، هو نقص المعلومات الرسمية عن هذه الشركات.

كان الترقيم النهائى لشركات توظيف الأموال:

-١- شركة الريان ملياران و٢٠٠ مليون بواقع ١٧٥٠٠٠ مودع.

-٢- شركة الشريف ٨٢٢ مليون جنيه بواقع ١١٥٠٠٠ مودع.

-٣- شركة الهدى ٣٥٠ مليون جنيه بواقع ٤٠٠٠٠ مودع.

-٤- شركة بدر ١٢٥ مليون جنيه بواقع ١٨٥٠٠ مودع.

-٥- شركة الحجاز ٨٣ مليون جنيه بواقع ١١٦٠٠ مودع.

-٦- شركة آى سى ٥٣ مليون جنيه بواقع ٤٦٠٠ مودع.

-٧- شركة الفضل ٣٠ مليون جنيه بواقع ٧٠ مودعًا (غالبًا غسيل اموال).

-٨- شركة الهلال ٣٠ مليون جنيه بواقع ١٨٠٠٠ مودع.

-٩- شركة المراكشى ١٣ مليون جنيه بواقع ١٠٠٠ مودع .

هذه كانت جملة ٩٠٪ من الشركات (ماليًا وعدد المودعين).

عبر خمس سنوات كانت تلك الشركات قد صنعت لنفسها كيانًا هائلًا يخالف القانون بجمع الأموال بدون رخصة، عبر الرشى والعمولات والتهديد والإرهاب اللفظى والجسدى والاستعانة بشيوخ مشاهير ولاعبى كرة قدم وسياسيين وموظفين كبار، بحيث بقيت

المخالفات من العام ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨ بدون إيقاف حقيقي، وبالفساد فقط استمروا ولم ينجح أحد فى إيقافهم حتى اختلفوا وفضحوا بعضهم بعضًا وكشفوا إفلاسهم بأنفسهم لتتدخل الدولة بعد فوات الأوان.

كان الضحايا كوكتيلًا مصريًا من الفلاحين والعمال والأغنياء الأميين والمثقفين من المهندسين والأطباء فضلًا عن التجار وربات البيوت. تنوعت أرقام الضحايا متنوعة بين ٦٠٪ من مودعى الريان و٦٪ من السعد و٦٪ من الشريف و٥٪ من الهدى ثم٢٣٪ لباقى الشركات. كانت الإيداعات متنوعة بين الجنيه والعملات الأجنبية والذهب.

لكن كيف لم يضمن المودعون حقوقهم بفعل تلك العقود بينهم وبين الشركات؟

المؤسف أن العقود كانت عقود إذعان لا ترتب للمودع أى حقوق؛ إذ إنه ليس للمودع حق التدخل فى أسلوب الإدارة أو الاعتراض واقتسام الأرباح مناصفة مع قبول الخسارة ولو شملت المال كله، مع صرف سلف شهرية للمودع حتى تسوية الأرباح والخسائر ولو زادت الخسائر عن الأرباح يتم الخصم من أصل الوديعة. ليس هناك فى تلك العقود ما يشير إلى اللجوء للقضاء إن حدث خلاف، مع الاكتفاء بلجان تحكيم الشركات، كما يحق الشركة فى إلغاء العقد فى أى وقت.

المدهش أن تلك الشركات حين تحولت بالقوة لشركات مساهمة استخدم أصحاب الشركات تلك العقود الواهية لشراء أسهم وهمية للمودعين بدون علم أغلبهم وتغيير اسم الأرباح إلى سلف شهرية بضمان الأسهم ويشترط كون الأسهم فى حوزة إدارة الشركة.

وعندما خرج أحمد توفيق عبدالفتاح الجبري، الشهير بـ«أحمد الريان» من محبسه بعد ٢١ سنة سجنًا، وصفه البعض بأنه رمز لمرحلة شركات توظيف الأموال التى تسببت فى أزمات متلاحقة.

والريان هو أول نجوم الثروة السهلة، صائد ثروات من نوع سيدخل التاريخ. ففى ثمانينيات القرن العشرين أقنع أكثر من ٢٠٠ ألف شخص بوضع ثرواتهم فى خزائنه، بدلًا من البنوك، لتمتلك شركة الريان فى منتصف ذلك العقد أكثر من مليارين، فى وقت كان فيه المليار اسمًا من عجائب وأساطير تنافس الألف ليلة وليلة[٢١٢].

والريان هو أحد نجوم زمن شركات توظيف الأموال التى موَّلت إعلانات فى الصحف عن قبول ودائع بفائدة مدفوعة تصل إلى ٢٠٪ فى حين لم يكن معدل الفائدة على الودائع فى البنوك العامة والخاصة يتعدى ٨٪. تدفق المودعون على تلك الشركات، على رغم صدور تقرير أعده ثلاثة وزراء مالية سابقين ذوى سمعة طيبة (د.عبدالجليل العمري، د.على الجريتلي، د.فؤاد كمال حسين)، يحذر من «الشركات التى تقوم بعمل من أعمال البنوك كمثل قبول ودائع وتوزيع فوائد بغير ترخيص لا من الأجهزة الرسمية ولا من البنوك»[٢١٣].

أعطت الحكومة -حينذاك- شركات توظيف الأموال مهلة لتوفيق أوضاعها ورد أموال المودعين، بعد تزايد التحذيرات من خطورة هذه الشركات على الجهاز المصرفي.

اتُهِمَ الريان فى قضية توظيف أموال شهيرة عام ١٩٨٩ وأفرج عنه فى أغسطس ٢٠١٠، بعد أن أدين بتلقى أموال مخالفة للقانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨٨، الذى طبقته حكومة عاطف صدقى آنذاك، وطالبت

٢١٢ وائل عبدالفتاح، صائد الثروات، جريدة «الدستور»، القاهرة، ٢٠ أغسطس ٢٠١٠.

٢١٣ ماجد عطية، عودة أحمد الريان تفتح «الملف»، جريدة «الدستور»، القاهرة، ٢٥ أغسطس ٢٠١٠.

شركات توظيف الأموال بتوفيق أوضاعها طبقًا للقانون أو الغلق[٢١٤].

وإذا كنا نتذكر الآن ذلك الخيط الرفيع بين تجارة العملة وشركات توظيف الأموال، فعلينا أن ندرك جيدًا أن الملف مازال مفتوحًا، بدليل رواج الاتجار فى العملات الأجنبية بعيدًا عن سوق الصرف الرسمي، وظهور نماذج جديدة للنصب مع اللعب على وتر توظيف الأموال، من نبيل البوشى إلى أحمد مصطفى الشهير بـ«المستريح»، الذى قضت المحكمة الاقتصادية، برئاسة المستشار عبدالناصر أبوسحلي، فى ٥ مارس ٢٠١٦، بسجنه ١٥ عامًا، وتغريمه ١٥٠ مليون جنيه وإلزامه برد ٢٦٦ مليون جنيه، عقب إدانته بالاستيلاء على أموال المواطنين[٢١٥].

قالت المحكمة، فى منطوق الحُكم، إنه بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة الشفوية والمداولة، استقر فى وجدانها أن المتهم تملكته شهوة المال وصار بلا ضمير، فتآمر الشيطان على عقله، وجمع من المجنى عليهم أموالًا قدرها ٢٦٦ مليونًا و٣٨٢ ألفًا و٢٥٠ جنيهًا لتوظيفها واستثمارها بالمخالفة للقانون، مقابل فائدة بقيم مختلفة، فخان العهد ولم يردها إليهم حال طلبها. وأضافت: «المتهم لم يَرْعَ حقوق المودعين قدسية، وعصف بأحلامهم البسيطة فى طيب العيش، وألقى بهم فى هوة الحسرة والندم، فاحتوتهم النيابة العامة ملاذ المجتمع، ولبَّت شكواهم، وقدمت المتهم للمحاكمة الجنائية بأدلة دامغة لا ريب فيها».

وحثت المحكمة المواطنين على استثمار أموالهم فى البنوك الوطنية، لتوفير الأمن والأمان وراحة البال والربح المقبول لهم، ولإعانة

---

٢١٤ أشرف فكرى ومعتز نادي، وفاة «الريان».. صاحب أشهر قضايا «توظيف الأموال»، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٧ يونيو ٢٠١٣.

٢١٥ إبراهيم قراعة، السجن ١٥ عامًا لـ«المستريح» وتغريمه ١٥٠ مليون جنيه فى اتهامه بالنصب، موقع «بوابة المصرى اليوم» الإلكتروني، ٥ مارس ٢٠١٦.

الاقتصاد الوطنى ليسترد عافيته، وقالت إنها اطمأنت إلى أدلة الثبوت التى ساقتها النيابة ضد المتهم لتتطهر من دنس جريمته ولتهدأ نفوس المجنى عليهم. وفور سماع المودعين الحكم، هتفوا: «الله أكبر يحيا العدل»، وطالبوا باستعادة أموالهم.

كانت النيابة قد أحالت المتهم للمحاكمة، وجاء فى قرار الاتهام أنه حصل على الأموال من عدد من المودعين لديه، لتوظيفها واستثمارها فى مجال بطاقات شحن الهواتف المحمولة والاستثمار العقارى نظير منحهم أرباحًا شهرية، وأنه باشر نشاطه فى تلقى الأموال اعتبارًا من مطلع ٢٠١١، وكان يمنح مودِعى الأموال لديه النسبة المتفق عليها، ثم توقف عن سداد الأرباح.

وحين طالبت النيابة العامة بتحقيق القصاص العادل على المتهم، وتوقيع أقصى عقوبة عليه، ووصفته بغاصب أموال وأحلام الفقراء والبسطاء، أبدى المدعون بالحق المدنى ودفاعهم إعجابهم بمرافعة النيابة، ووقفوا وقفة شكر وتقدير لها.